دراسة تدعم شبكة ممكنة من أكاديميات ومؤسسات التدريب البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط

الملخص التنفيذي

المعلومات الأساسية والهدف من الدراسة

استنادًا إلى السياسة البحرية المتكاملة ((IMP، [1]تهدف استراتيجية النمو الأزرق إلى[2] تزويد واضعي السياسات في الاتحاد الأوروبي وعلى مستوى حوض البحر بتحليل شامل، وقوي، ومتسق لخيارات السياسات المستقبلية الممكنة لدعم النمو الذكي والمستدام والشامل في المحيطات، والبحار، والسواحل. وفي هذا السياق، يعد توفير قوى عاملة ماهرة والتدريب والتعليم ذوي الصلة من العناصر الرئيسية لتعزيز إمكانات الاقتصاد الأزرق.

أكد إعلان تعزيز الاقتصاد الأزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط الخاص بالوزارات ورؤساء الوفود الآخرين، الذين اجتمعوا في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في إطار الاتحاد من أجل تحالف البحر الأبيض المتوسط[3] على حاجة منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من إمكانات الاقتصاد الأزرق، وذلك لتعزيز النمو، والوظائف، والاستثمارات. كما سلطوا الضوء أيضًا على عدم توافق مهارات القوى العاملة، فضلاً عن الاستيعاب البطيء لإنشاء التجمعات والشبكات، في حين خلصوا إلى أهمية التواصل والتعاون الإقليمي للتعامل مع هذه التحديات.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن هذه الدراسة *تهدف إلى تزويد واضعي السياسات بتقييم الجدوى، والقيمة المضافة، والخيارات المتاحة لإطلاق و/أو تعزيز واحدة أو أكثر من الشبكات (الدولية) بين المؤسسات والمنظمات التي توفر التعليم والتدريب على احتياجات المهن البحرية والملاحية.*

التدريب والتعليم البحري في البحر الأبيض المتوسط: مشهد شديد التعقيد والتفكك

وفقًا لتحليلنا التخطيطي، فإن عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية الموجودة في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط يبلغ 355[4]، وهي تقع في نطاق 21 دولة من دول البحر الأبيض المتوسط. يركز إجمالي 40 بالمئة من المنظمات المعينة على نشاط واحد فقط من الأنشطة الاقتصادية البحرية، بينما توفر الـ 60 بالمئة الباقية المعلومات حول أكثر من نشاط من الأنشطة الاقتصادية البحرية. يبدو أن التركيز في التعليم والتدريب في القطاع البحري ينصب على البحارة والقطاعات التقليدية، في حين يقل على المواضيع الشاطئية. في القطاع البحري، هناك نزعة كبرياء واضحة يمكن ملاحظتها في أوساط القوى العاملة، إلى جانب وجود معايير ولوائح دولية صارمة. وفي بعض الحالات، تمنع هذه المعايير المؤسسات من الابتكار وتجاوز الضوابط التقليدية.

ولقد أثبتت عملية المسح والبحوث اللاحقة مدى تعقيد التدريب والتعليم البحري في هذا المجال للأسباب التالية:

- تنوع القطاعات الاقتصادية البحرية المعنية، مثل السياحة (البحرية والساحلية)، والهندسة البحرية (قطاع الطاقة، والموانئ، والشحن البحري)، وحرس السواحل وأمنها (بما في ذلك المراقبة)، فضلاً عن علوم الحياة اللازمة لتعزيز تربية الأحياء المائية، ومصائد الأسماك، والتكنولوجيا الحيوية.
- التنوع الجغرافي والمسافات الكبيرة عبر حوض البحر واسع النطاق؛ والمسافة بين جبل طارق في الغرب إلى بيروت في الشرق تتجاوز تلك المسافة من جبل طارق إلى الدنمارك؛

---

1 إعلان من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي، والمجلس، واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة المناطق، بشأن السياسة البحرية المتكاملة للاتحاد الأوروبي، مجتمعات ما وراء البحار(575 (2007 نهائي، 10.10.2007.

2 إعلان من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي، والمجلس، واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة المناطق، بشأن فرص النمو الأزرق للنمو المستدام البحري والملاحي، مجتمعات ما وراء البحار(494 (2012 نهائي، 13.9.2012.

3 http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2015/11/2015-11-17-declaration-on-blue-economy_en.pdf

4 تم استبعاد المنظمات التي تعذر تحديد النشاط الاقتصادي البحري لها.

- الاختلافات بين الدول التابعة للاتحاد الأوروبي والدول غير التابعة للاتحاد الأوروبي، ليس فقط في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ولكن أيضًا من حيث وسائل السفر وجدوى ذلك (مثل متطلبات الحصول على التأشيرات)، والاعتراف الرسمي وغير الرسمي بالمهارات والمؤهلات؛
- تغطية نظم التعليم المهني والتعليم العالي، وكلاهما يختلف من حيث الإعداد ومجال الاختصاص؛
- عدد المؤسسات المعنية وتنوعها؛ التي تتباين من الجامعات الرئيسية والأكاديميات البحرية المتخصصة إلى المنظمات القطاعية ومنظمات أصحاب الأعمال، والسلطات العامة، والوزارات، ووكالات التوظيف، وما إلى ذلك التي توفر التعليم كجزء من أنشطتها؛
- الخصوصية الوطنية للنظم التعليمية، بما في ذلك الاختلافات بين مشاركة القطاع العام والخاص. في بعض الدول، يتم توفير التدريب والتعليم البحري في المقام الأول من قبل الدولة، بينما في دول أخرى يلعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًا، مع كل التدرجات بينهما. وحيث يستند مزيج أصحاب المصالح المشاركين في توفير التعليم والتدريب بشكل كبير إلى نظام التعليم الوطني، فمن المهم مراعاة هذه الاختلافات عند محاولة إرساء التعاون.

يبدو عرض التدريب والتعليم البحري تقليديًا إلى حد ما – ولا يتناسب بشكل كامل مع متطلبات الاقتصاد الأزرق المستقبلي

تتسم المناهج الحالية المُقدمة في حوض البحر الأبيض المتوسط نوعًا ما بالتقليدية والعرفية، ولا يتم بالضرورة تكييفها لتلائم احتياجات الاقتصاد الأزرق. ونتيجة لذلك، تم اتخاذ مبادرات تجارية ليس فقط داخل المنطقة ولكن أيضًا خارجها، [5]في محاولة لسد الفجوات القائمة. على الرغم من أن مثل هذه الفرص تساعد على تلبية احتياجات الاقتصاد البحري، التي يكون معظمها في مجال الشحن البحري، إلا أنها لا تساعد في إرساء عرض تدريب وتعليم بحري حديث ومتطور في المنطقة، ولا في تطوير المهارات في القطاعات الزرقاء القادمة الأصغر.

مشهد يتكون من المبادرات الهيكلية والمبادرات القائمة على المشاريع

تشير الدراسة إلى عدم وجود قاعدة بيانات مركزية تقدم استعراضًا عامًا لجميع مقدمي التدريب في البحر الأبيض المتوسط في القطاع البحري. وبدون قاعدة البيانات هذه، يصعب إجراء استعراض عام لجميع مبادرات التدريب والتعليم وللتعاون في البحر الأبيض المتوسط. وقد أشارت عملية الجرد الخاصة بنا إلى وجود أربع عشرة شبكة تعمل في البحر الأبيض المتوسط في مجال التدريب والتعليم البحري. ومن بين هذه الشبكات، هناك العديد منها ممول من قبل الاتحاد الأوروبي وقائم على المشاريع، ومعظمها شارف على الانتهاء بالفعل: AQUA-TNET -الشبكة المواضيعية الأوروبية في مجال إدارة الموارد المائية، ومصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية) وVasco da Gama هي الأبرز بينها. تعتمد العديد من المبادرات القائمة على المشاريع بشكل كبير على آليات تمويل الاتحاد الأوروبي كمصدر إعدادها – الأمر الذي يبرز التحديات المتعلقة بالاستدامة.

تتضمن الهيئات الأكثر هيكلة الأخرى منتدى وظائف حرس السواحل الأوروبي وMariFuture - المنبر الأوروبي للتعليم البحري والبحوث والابتكار – تم وصف كلا المبادرتين باعتبارهما جزءًا من دراسة الحالة المستمدة من دراسة حالة جنوا. وهما من المبادرات المهمة التي يتعين وضعها في الاعتبار، ومع ذلك يبدو أنهما غير موجهتين بشكل خاص إلى عرض التدريب والتعليم البحري الأوسع نطاقًا في البحر الأبيض المتوسط. تركز مبادرة MariFuture في الأغلب على العروض التجارية وليس لديها سوى روابط ضعيفة بمؤسسات التعليم العامة.

يركز التعاون بشكل أكبر على التعليم العالي – ويقل التركيز على التدريب والتعليم المهني

يركز نشاط الشبكات الدولية الحالية في الأساس على التعليم العالي ويكاد ينعدم وجود التدريب والتعليم المهني. وتميل مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) إلى امتلاك شبكة دولية قوية تركز على مواضيع جديدة. ومع ذلك، فإن تركيزها الرئيسي على التعاون ينصب في الأغلب على البحوث أكثر من التعليم: تقديم دورات تدريبية لا يقع في مجال تركيزها الرئيسي. وهذا الأمر يحول دون نقل المعرفة والابتكار إلى الشركات.

[5] راجع http://www.marifuture.org/Partners.aspx

يتم أيضًا تعيين الشبكات أو التعاون المؤسسي الأكثر استقرارًا ويمكن تقديم الأمثلة التي تشمل مجموعة كبيرة من المواضيع في حوض البحر الأبيض المتوسط، وخاصة فيما يتصل بكيانات التعليم العالي (مع عدد قليل جدًا من مقدمي التدريب والتعليم المهني).

على الرغم من أن معظم عروض التدريب تتعلق بالتدريب والتعليم المهني، إلا أن التعاون الدولي في مجال التدريب والتعليم المهني ليس قويًا مثلما هو الحال في مجال التعليم العالي – الأمر الذي يجري تدويله بصورة أكبر بالفعل. هناك أسباب متعددة وراء هذا الأمر، ولا شك أن ارتفاع مستوى الاعتراف بالمؤهلات والمهارات في التعليم العالي (عملية بولونيا) هو أحد هذه الأسباب.

يمتلك عدد من المؤسسات التدريبية شبكة دولية قوية ويقدم بعضها التدريب كجزء من مبادرات التدريب العالمية – متبعًا في ذلك المعايير الدولية. وغالبًا ما يكون لدى المؤسسات الخاصة قدرة أفضل على التعاون مع الشركات. وقد يؤدي أيضًا التركيز الرئيسي على الشهادات والمهارات التقليدية إلى منع الابتكار.

التدريب والتعليم البحري من الأمور المكلفة – نظرًا لارتفاع التكاليف الرأسمالية

بشكل عام، ينطوي التدريب والتعليم البحري على تكاليف رأسمالية مرتفعة – مطلوبة للبنية التحتية اللازمة، بما في ذلك المواد التعليمية، وأجهزة المحاكاة الإلكترونية للتدريب، والمختبرات، والسفن، وما إلى ذلك. ويتسم الهيكل التمويلي لهذا القطاع بالضعف. يلزم وجود استثمارات طويلة الأجل، حيث غالبًا ما يكون عرض التدريب الحالي قديمًا ولا يواكب التطورات التكنولوجية في هذا القطاع. يوفر التعاون فرصًا ملموسة لوفورات الحجم، وتبادل الموارد وتجميعها.

مع ذلك، هناك اهتمام قوي بالتعاون والتكامل

برغم التعقيدات، إلا أن الاهتمام بالتعاون بين مقدمي التدريب والتعليم البحري في البحر الأبيض المتوسط يبدو قويًا. وقد تم تحديد مجموعة كبيرة من التشابهات، وأوجه التآزر، والتحديات، والمخاوف، والتأكيد على استعداد أصحاب المصالح للتعاون بشأن التغلب عليها. وتم التأكيد على الاهتمام الشديد بالتعاون من خلال استعداد خمس منظمات في المنطقة وقدرتها على المشاركة في استضافة فرق التركيز، والقيام بهذا الأمر وفقًا لمعايير مهنية عالية. كما تم أيضًا التأكيد على هذا من خلال الاهتمام الشديد من جانب المشاركين للانضمام إلى فرق التركيز هذه – على الرغم من مسافات السفر الطويلة والاستثمارات الزمنية المطلوبة. ويمكن اعتبار هذا مؤشر قوي على إمكانية تنفيذ أي من أنشطة المتابعة.

تتسم جهود التعاون بالصعوبة بسبب عدة أمور

غالبًا ما تواجه جهود التعاون في مجال التدريب والتعليم البحري مجموعة من العقبات، ذات طبيعة هيكلية و/أو عملية:

- التباين في الخصائص الوطنية للتدريب والتعليم البحري، بما في ذلك طبيعتها العامة أو الخاصة؛
- الاعتراف المتبادل بالمؤهلات. تتبع نظم التعليم البحري نظامًا وطنيًا لمسميات الوظائف الأكاديمية والاستطلاع الأكاديمي. على سبيل المثال، شخص يدرس في المملكة المتحدة يحصل على مسمى أكاديمي لن يتم الاعتراف به في فرنسا، بينما في فرنسا، يتم الاعتراف بمسميات شمال أفريقيا بشكل أكبر حيث إنها مشابهة إلى حد ما للنظام الفرنسي؛
- الرسملة غير الكافية على أساس التجارب السابقة. على سبيل المثال، اختيار إطار تعاون غير مناسب والتقليل من أهمية مسألة الاستدامة؛
- الافتقار إلى الفهم والاهتمام في القطاع البحري بين المؤسسات الرئيسية والمنظمات التعليمية؛
- عقبات مالية لا تسمح باستمرار التعاون إلا في حالة إتاحة خطط تمويل جديدة؛ صعوبات في ضمان استمرار شبكات التعاون القائمة على المشاريع على المدى الطويل.

التعاون الضعيف بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من الحوض

نتيجة تحليلاتنا لشبكات التعليم القائمة، يتضح أن الروابط بين المؤسسات التعليمية مع الدول الواقعة على الجانب المقابل من حوض البحر الأبيض المتوسط لا تزال ضعيفة وفي العديد من الحالات لا توجد من الأساس. توجد أيضًا العديد من العقبات تتعلق بقبول الطلاب ومتطلبات الحصول على التأشيرات. هناك حاجة لوجود برامج محددة تعزز سهولة تبادل البحوث والتعليم مع الدول الأخرى، فضلاً عن أساليب مشتركة للاعتراف بالمؤهلات في القطاع البحري. وهذا يتطلب الثقة الكاملة في القدرات، والقابلية للتوظيف، وأداء العمال عبر حوض البحر.

تمت دراسة جدوى المبادرات التصاعدية القائمة والناشئة الواعدة

قام هذا المشروع بتحديد العديد من المبادرات القائمة والناشئة وتقييمها وكان بمثابة ميسّر في مواصلة تطويرها وتوضيح رؤيتها. المبادرات القائمة التي تم تسليط الضوء عليها كانت VET On Board (التدريب والتعليم المهني على أرض الواقع) ("Marinate" عرض التدريب البحري، المنبثق عن فريق التركيز في برشلونة، إسبانيا)، ومنبر مالطة البحري ووكالة مالطة البحرية، استنادًا إلى فريق التركيز في فاليتا، مالطة. المبادرات الجديدة التي تم تيسيرها بشكل نشط هي مركز الوظائف الزرقاء لشرق البحر الأبيض المتوسط (استنادًا إلى فريق التركيز في لارنكا، قبرص) ودورة الدراسات العليا في مجال تربية الأحياء المائية والتكنولوجيا الحيوية الزرقاء لحوض شرق ووسط البحر الأبيض المتوسط، استنادًا إلى فريق التركيز في أثينا، اليونان.

"خطة مرور" – مبادئ العمل

استنادًا إلى التحليلات حتى الآن، ومع مراعاة الخبرات المكتسبة من خلال التعاون في مجال التدريب والتعليم البحري في البحر الأبيض المتوسط، يمكن صياغة عدد من المبادئ التي تعمل كتوجيهات بشأن العمل المستقبلي من قبل جميع أصحاب المصالح:

- *المبدأ 1: الحاجة إلى زيادة الجاذبية، والتحديث، والابتكار* – حيث إن احتياجات القطاع البحري تتطور بشكل سريع؛
- *المبدأ 2: هناك حاجة لوجود تعاون وفقًا للحلزون الثلاثي* - يلزم وجود كل من المؤسسات التدريبية والتعليمية، والحكومة والقطاع الخاص؛
- *المبدأ 3: التفكير "عالميًا" والتصرف "محليًا"* - تطبيق جميع المعايير الدولية في التعاملات المحلية؛
- *المبدأ 4: الاستفادة من الخبرات الحالية أو السابقة* - والتعلم من النجاحات والإخفاقات؛
- *المبدأ 5: إرساء أوجه مستدامة للتعاون من البداية* – يتطلب التعاون وجود ثقة – الأمر الذي يتخطى سياسة "القبض والبسط".

توصيات للاتحاد الأوروبي، وواضعي السياسات الوطنية والدولية

استنادًا إلى المبادئ المذكورة أعلاه، يتم تقديم عدد من التوصيات إلى الاتحاد الأوروبي، وواضعي السياسات الوطنية والدولية:

- *التوصية 1: تأسيس منتدى للتدريب والتعليم البحري في البحر الأبيض المتوسط* – يعمل كمظلة مرنة؛
- *التوصية 2: الاستفادة من اتحاد إطار البحر الأبيض المتوسط* – الذي تم تفويضه الآن من خلال الإعلان بشأن الاقتصاد الأزرق؛
- *التوصية 3: الاستناد إلى التعاون القائم – من البحر الأبيض المتوسط وما بعده*؛ تستحق المبادرات الجيدة أن يتم الاعتراف بها وإقرارها – وخاصة التعاون بين الشمال والجنوب؛
- *التوصية 4: تعزيز وضوح البرامج، والمبادرات، والموارد المالية القائمة ومتابعتها*؛ تسليط الضوء على هذه المبادرات التي تستحق أن تتم مشاركتها عبر حوض البحر وما بعده؛
- *التوصية 5: تكييف البرامج، والموارد المالية، والمبادرات الرئيسية لتلائم احتياجات التدريب والتعليم البحري في البحر الأبيض المتوسط* - خاصة أن هناك العديد من الأموال ليست مفتوحة للدول غير الأعضاء، أو حيث تكون الجهات الفاعلة في البحر الأبيض المتوسط ليست في وضع جيد يسمح لها بالمنافسة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

توصيات للمهنيين العاملين في مجال التدريب والتعليم البحري

استكمالاً للتوصيات المذكورة أعلاه لواضعي السياسات، يتم تقديم التوصيات التالية للممارسين:

- *التوصية 1: توافق معايير الجودة على مستوى البحر الأبيض المتوسط*؛ حيث توجد حاجة للحصول على اعتمادات في التعليم؛
- *التوصية 2: استهداف الاحتياجات الفعلية* – الموجهة نحو المستقبل والتي تستجيب للمشاكل والتحديات الفعلية؛
- *التوصية 3: وضع شروط الإطار المناسبة بعناية* – استغراق الوقت الكافي لبناء الثقة والقيام بهذا تدريجيًا؛
- *التوصية 4: تجميع الموارد* – الاستخدام المشترك للمعدات باهظة الثمن، مثل أجهزة المحاكاة البحرية أو السفن التدريبية؛
- *التوصية 5: الاستفادة من الخبرات المكتسبة* – أخذ الدروس المستفادة من المبادرات السابقة في الاعتبار وعدم تكرار الأخطاء؛

- *التوصية 6: المشاركة مع القطاع الخاص* – حيث إنه على دراية أفضل بما يتطلبه سوق العمل، ويساعد على إيجاد فرص عمل؛
- *التوصية 7: تطوير مبادرات الوظائف الزرقاء* – التي تعزز الوعي العام وجاذبية المهن البحرية للشباب؛
- *التوصية 8: إنشاء برامج مشتركة ومدارس صيفية* – تعد المدارس الصيفية نقطة بدء جيدة، ويمكن الانطلاق منها إلى برامج الماجستير أو البكالوريوس المشتركة؛
- *التوصية 9: استكشاف فرص التعليم الإلكتروني* – خاصة أن تكاليف تغطية مسافات السفر عبر حوض البحر الأبيض المتوسط مرتفعة، وأن التعليم الإلكتروني يوفر فرص المشاركة في التدريب خارج البحر الأبيض المتوسط؛
- *التوصية 10: مناهج التدريب والتعليم المهني القائمة الخاصة بـ "Marinate"* – الاستفادة من عروض التدريب والتعليم المهني القائمة والمنشاة، ولكن مع ضمان أنها ملائمة لخصائص البيئة البحرية.